

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة زيان عاشور بالجلفة



نسخة

مجلة

# الحقوق والعلوم الإنسانية

مجلة دولية دورية محكمة تصدرها جامعة زيان عاشور بالجلفة

العدد الإقتصادي/المجلد الأول العدد الثامن والعشرون ديسمبر / 2016



إيداع: 2009 - 2007

ISSN: 1112-8240

نسخة غير  
قابلة للطباعة

## الرئيس الشريف:

أ.د. شكري علي، مدير جامعة زيان عاشور بالجلفة

## مدير المحلة:

أ.د. مختاري مراد

## مسؤول النشر:

أ.د. بن داود براهيم

## رئاسة التحرير:

د. عز الدين مسعود، رئيسا

## مدير العدد الإقتصادي: د. حميدة مختار

## مسؤول نشر العدد الإقتصادي: د. نوي طه حسين

## السكرتاريا والتنفيذ:

بن عطية نورة ، سعدي زهرة

## التنسيق التقني:

بن مسعود حدة، المد سعدة

## الهيئة العلمية:

أ.د. قاسم .....جامعة الجزائر 3	أ.د. فرحي محمد .....جامعة الأغواط
أ.د. مروة أحمد.....جامعة فيلاديلفيا- الأردن	أ.د. عميرات مقدم.....جامعة الأغواط
أ.د. قدي عبد المجيد..... جامعة الجزائر 3	أ.د. معراج هواري.....جامعة غرداية
أ.د. ناصر دادي عدون .. المدرسة العليا للتجارة	أ.د. براق محمد... المدرسة العليا للتجارة-القلية
أ.د. باشي أحمد..... جامعة الجزائر 3	أ.د. أحمد امجدل.....جامعة طيبة
أ.د. كمال بن موسى..... جامعة الجزائر 3	أ.د. قادري محمد الطاهر..... جامعة الجلفة
أ.د. بوزيد حميد.....جامعة بومرداس	د. بلواي أحمد.....جامعة الملك عبد العزيز
أ.د. يرقى حسين .....جامعة المدية	د. نوي طه حسين.....جامعة الجلفة
د. بهناس العباس.....جامعة الجلفة	د. حميدة مختار.....جامعة الجلفة
د. قدور بن نافلة.....جامعة شلف	د. علة مراد .....جامعة الجلفة

## هيئة التحرير:

د. بن أحمد عبد المنعم	د. عدلي عبد الكريم	أ. عمران محمد	أ. زيان السبع
أ. بن حفاف سماعيل	أ. محديد حميد	أ. فيرم فاطمة الزهراء	أ. سبتي محمد
أ. بشير حفيظة	أ. شنوف العيد	أ. بلقماري هدى	أ. داودي صحراء

## فهرس المحتويات

	التسويق الالكتروني في شركات السياحة والسفر الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن (فوائد ومعوقات التبني)
01	د. اشرف محمد الضندي جامعة اربد الاهلية الاردن د. محمد شبيب خصاونة جامعة البلقاء التطبيقية د. محمد سليمان جرادات جامعة عجلون الوطنية
19	أثر الاستثمار في تكنولوجيا إدارة المعرفة على رفع كفاءة أداء الموارد البشرية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر - ولاية عين الدفلى - أ.د بومدين يوسف / محمد طرفة جامعة الجزائر 3
41	مساهمة المناخ التنظيمي في تحقيق جودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة البويرة - إبراهيم عاشوي / بلقاسم سعودي جامعة المسيلة
56	أثر تبني معايير التدقيق الدولية بالجزائر على تقرير المدقق أ. بهلولي نور الهدى جامعة سطيف 1
75	رأس المال الفكري كأداة لتحقيق الميزة التنافسية أ. بوسهوة نذير جامعة المدية
88	مؤشرات تطور كفاءة سوق الأوراق المالية في الجزائر أ.د براق محمد المدرسة العليا للتجارة / بن صوشة ثامر جامعة الشلف
102	العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 أ. أسماء مخاليف / أ.د. لخضر ديلملي جامعة باتنة 1
116	أثر الخطر المدرك على مراحل عملية شراء الملابس للمستهلك الجزائري عبر الانترنت أ.د. عنابي بن عيسى المدرسة العليا للتجارة / أ.بن علي إحسان جامعة الجلفة
126	دور الحوكمة في تحسين أداء البنوك الجزائرية نوي فطيمة الزهرة / أ.د. رايس حدة جامعة بسكرة
139	الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية المستمرة في منظمات الأعمال رياض بن صوشة جامعة بسكرة
156	دراسة حالة سوناطراك - مديرية الصيانة بالأغواط - أ.د هواري معراج / رقية حدادو جامعة غرداية
168	دورة حياة المنتجات الاعلانية التجارية دراسة وصفية لإعلان المعرض بمؤسسة SMIS "بوشريط الأغواط 2009 - 2016". د. ساهي مصطفى جامعة الأغواط

181	سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1980-2014) أ. شيباني سليمان جامعة الجزائر 3 / د. شين لزهرة جامعة بومرداس
193	أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر أ.د بن علي بلعزوز جامعة الشلف / أ. ضالع دليلا جامعة الشلف
213	معوقات الإبداع المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية والمالية دراسة ميدانية د. عجيلة محمد بن مبروك جامعة غرداية
222	إستراتيجية تموقع منتج المشروب الغازي في أذهان المستهلكين لمواجهة تحديات الأسواق التنافسية فاطمة الزهرة بوغاري / عدوكتة لخضر جامعة معسكر أعمر بوزيد محمد المركز الجامعي بتبازة
234	أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013 أ. عقبي لخضر جامعة تيارت / د. حاكمي بوحفص جامعة وهران 02
253	استخدام المؤسسات الاقتصادية لنظام المعلومات التسويقية في ظل بيئة تنافسية أ. فراحية العيد جامعة المسيلة
268	زكاة المهن الحرة بين محاسبة الزكاة و الواقع الموجود "دراسة تحليلية لعينة من أصحاب المهن الحرة" مصطفى نعمات / أ.د. محمد فرحي جامعة الأغواط
279	استراتيجيات الجزائر للخروج من الأزمة بين الخيارات المتاحة والقرارات الواجب اتخاذها د. عويسي أمين جامعة سطيف / د. معتوق جمال جامعة قسنطينة 2
295	واقع حاضنات الأعمال في بعض الدول العربية د. كلاخي لطيفة جامعة أدرار
304	فاعلية وضع نماذج سلوك المستهلك لسبط سعد جامعة الجلفة
313	أثر سوق الأوراق المالية في الدول النامية على الاستثمار لعبني سارة جامعة الجزائر 3
327	أثر النفط على التنمية البشرية العربية د. بوضياف حفيظ جامعة الجزائر 3
341	وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي والاقتصاد الوضعي د. نذير عبد الرزاق / د. حجاب عيسى جامعة المسيلة
350	تجربة الجزائر في ميدان التشغيل و محاربة البطالة د. الحدي نجوية جامعة الجلفة

364	قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر واقع وأفاق د. العلواني عديلة جامعة بسكرة
377	ظاهرة الفقر في العراق وآليات معالجتها (محافظة المثنى حالة دراسية) أ.م.د. محمد حسن رشمر د. فضيلة بوطورة م.م. بدر دحام عبد الله جامعة المثنى / العراق جامعة تبسة وزارة التربية / العراق
395	"تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدية في الجزائر" د. عزيزة بن سمينة / أ. مريم طبني جامعة بسكرة
407	L'orientation client comme facteur de compétitivité pour les entreprises Doctorante, DEBBAHI Yamina / Pr. KERZABI Abdelatif Université de Tlemcen

غير  
قابل  
للطباعة

استراتيجيات الجزائر للخروج من الأزمة: بين الخيارات المتاحة والقرارات الواجب اتخاذها

## استراتيجيات الجزائر للخروج من الأزمة:

بين الخيارات المتاحة والقرارات الواجب اتخاذها

د. عويبي أمين  
د. معتوق جمال

جامعة سطيف  
جامعة قسنطينة 2

الملخص:

بدأت أسعار النفط عالميا بالانخفاض منذ بداية النصف الثاني من سنة 2014 م وصاحب ذلك الانخفاض أزمة اقتصادية ضربت مجموع الدول الربيعة المصدرة للبتروول والتي من أهمها "الجزائر"، واليوم في الربع الأول من سنة 2016 م، بدأت آثار الأزمة تظهر جليا.

بعيدا عن مسببات وآثار هذه الأزمة الاقتصادية، نبحت في هذا المقال عن حملة الامكانيات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، ثم نرسم عدد من الاستراتيجيات التي يعتقد الباحثان أنها يمكن أن تمثل حل وآلية لإنقاذ الاقتصاد الجزائري من الأزمة وتبني له دعائم قوية تجعله في منأى عن أزمات مستقبلية أخرى.

الكلمات المفتاحية: أزمة اقتصادية؛ الاقتصاد الجزائري؛ استراتيجيات الإنقاذ.

Summary:

Oil prices start decreasing since the beginning of the second half of 2014; that decrease was accompanied with an economic crisis which hits the rentier-oil exporting countries, the most important of them is "Algeria"; now days, in the first quarter of 2016, the crisis effects began to appear clearly.

Away from the causes and effects of this economic crisis: in this article, we look for the capacities for inter potential of the Algerian economy. Then draw a number of rescue strategies that researchers believe they could represent a solution and a mechanism to save the Algerian economy from this crisis, and build strong main Pillars to make it far away from other future crises.

Key Words: Economic crisis; Algerian economy; rescue strategies.

المقدمة:

تحدث الأزمات الاقتصادية بوتيرة متسارعة بحيث لا تترك لمتخذي القرارات الوقت الكافي للتفكير في حلول ناجعة من شأنها أن تعيد الأمور إلى نصابها أو على الأقل تقلل من آثار تلك الأزمات، ولعل الأزمات تحفز التفكير الرشيد بشأن إيجاد حلول جذرية لظاهرة الأزمات، لكن ما إن تقع الأزمة يجب أن تتخذ تدابير وقرارات من شأنها انقاذ ما يمكن إنقاذه ومحاولة تخفيف تكاليف تلك الأزمة.

تختلف الأزمات من حيث التأثير على حسب استعداد الاقتصادات المتلقية لتلك الأزمات، فالدول المتطورة تتلقى أزمات دورية وبشكل متكرر (لعل السبب طبيعة نظمها الاقتصادية)، ومنه اكتسبت مناعة نوعية ضد هذه الظاهرة تمكنها من الخروج من الأزمة بسرعة نسبية، لكن ما إن تتلقى الدول النامية أزمة اقتصادية فإنها تضل تتخبط فيها مدة طويلة نسبيا، ولعل السبب في طول المدة هو الأثر الكبير الذي تتركه الأزمات على اقتصادات الدول النامية، وربما طبيعة أنظمتها الاقتصادية المشقة هي الأخرى من تجعل من عملية الخروج من الأزمة محاض عسيرا عليها.

منذ بداية انهيار أسعار البترول نهاية سنة 2014 م، بدأت الجزائر تستشعر قروب حدوث أزمة، فبدأت تتعالى أصوات الخبراء الاقتصاديين منذرة بالخطر الوشيك، وفعلا لم تمر إلا أشهر قليلة حتى أصبح الخطر المتوقع واقعا معاشا. إذن هي الأزمة تُصيب الجزائر ولم يعد هنالك مفر من الواقع المفروض إلا محاولة انقاذ ما يمكن إنقاذه. في مقالنا هذا لن نتساءل عن

## استراتيجيات الجزائر للخروج من الأزمة: بين الخيارات المتاحة والقرارات الواجب اتخاذها

ماهية الأزمة أو مسبباتها أو آثارها\* بل سنخصص هذه الورقة البحثية لمعالجة آثار الأزمة واقتراح بعض الاستراتيجيات التي من الممكن أن تحمل حلول لهته الأزمة. لذلك نطرح الإشكالية في السؤال التالي:

ماهي أهم القرارات الواجب اتخاذها لحل الأزمة الاقتصادية الجزائرية الراهنة في ظل ما تملكه الجزائر من خيارات؟

من خلال هذه الإشكالية المطروحة يمكن أن نقدم تصورا للحلول في الفرضيات التالية:

1. تملك الجزائر من الإمكانيات ما يمكنها من تجاوز أزمة انخفاض أسعار النفط وبكل يسر؛
2. يجب اتخاذ قرارات آنية وبرشادة تكفي لقيادة الاقتصاد الجزائري لير الأمان؛
3. استراتيجية الإنقاذ الفعالة ما هي الا توليفة من الإصلاحات التي يجب أن تمس كل من الدائرة: الحقيقية، النقدية- المالية، وأخيرا المالية.

وننتهج في هذه الورقة البحثية منهج "التحليل الوصفي"، المبني على الاقتصاد المعياري، أي نقوم باستخدام أدوات الإحصاء الوصفي (من جمع البيانات إلى استنباط النتائج)، مع الأخذ بعين الاعتبار مقارنة الاقتصاد المعياري في تصور الحلول، الإصلاحات وأخيرا الاستراتيجيات.

أولا: الدائرة الحقيقية:

## I. الزراعة:

يعد نشاط الزراعة من أقدم النشاطات الاقتصادية التي عرفها الانسان، وتعد الزراعة الرابط الأساسي بين الانسان وأصله الذي هو الأرض، في نفس الوقت في يومنا هذا أصبحت الزراعة قطاع استراتيجي يحفظ هبة الأمم، فهي المفتاح الرئيسي لضمان الأمن الغذائي ومنه الاستقلالية الاقتصادية. عرف القطاع الزراعي في الجزائر العديد من الإصلاحات (أنظر التفصيل في: (غردى<sup>1</sup>، 2012 م، ص: 126-174)، و(هاشمي<sup>2</sup>، 2014 م)، وتحلل تلك الإصلاحات العديد من النتائج الإيجابية لكن لم ترقى لمستوى الإمكانيات الزراعية التي تملكها الجزائر (أنظر: (عويسي ومعتوق<sup>3</sup>، 2015، ص: (03-04)، وذلك للعديد من المشاكل والمعوقات (أنظر تفصيلها في: (فوزية غربي<sup>4</sup>، 2008، ص: 247-308) بتصرف). التي نختصرها فيما يلي:

## 1. معوقات تطور القطاع الزراعي في الجزائر:

✓ مشاكل خاصة بالعقار الفلاحي (مشاكل قانونية: خاصة الملكية)؛

✓ مشاكل خاصة باستصلاح الأراضي (ضعف التكنولوجيا والدعم المالي)؛

✓ مشاكل التكامل الزراعي الصناعي (غياب مصانع الصناعات الغذائية التي تصرف فيها فوائض الإنتاج)؛

✓ مشاكل سياسية واقتصادية (غياب سياسة زراعية واضحة وطويلة الأجل).

وفي ظل هذه المشاكل والعراقيل، وبعية النهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر، وجب احداث جملة من الإصلاحات يختصرها الباحثين في الحلول التالية:

## 2. استراتيجيات النهوض بقطاع الزراعة في الجزائر:

أ. وضع استراتيجية مستعجلة لتطوير المنتج الزراعي، هدفها ضمان الأمن الغذائي القومي (في ظل انهيار أسعار البترول)؛

ب. وضع مخطط استعجالي لتصدير المنتجات الزراعية ذات الميزة التنافسية<sup>♥</sup> (التمور، البطاطا...).

ج. وقف عمليات تحويل العقار الفلاحي إلى عقار عمراني؛

د. استصلاح الأراضي؛



## استراتيجيات الجزائر للخروج من الأزمة: بين الخيارات المتاحة والقرارات الواجب اتخاذها

ه. وضع آليات لتوفير مياه السقي؛

و. تخفيف الأعباء الضريبية ومواصلة الدعم للقطاع الفلاحي؛

ز. مراقبة ومحاسبة الفلاحين المهملين للأراضي الفلاحية، ومراقبة المتلاعبين في الاستثمار الفلاحي.

## II. الطاقة:

أسال موضوع الطاقة في الجزائر الكثير من الحبر<sup>5</sup>، ولعل ما يمكن أن نضيفه هنا هو تصور الباحثين لمجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تطوير قطاع الطاقة (هذه الاقتراحات هي حوصلة لما جاء في جملة من الدراسات اطلع عليها الباحثين منها: ((فوزي وبلبال<sup>6</sup>، 2015 م)، (لحليح<sup>7</sup>، 2014 م)، (نورالدين<sup>8</sup>، 2014 م):

1. وقف تصدير المحروقات في شكلها الخام، وذلك في ظل الانخفاض الحاد الذي يعاني منه سعر النفط في الأسواق الدولية اليوم<sup>9</sup>، إلى غاية ارتفاع السعر إلى المستوى المطلوب (وليكن الحد الأدنى مثلا: 100 دولار للبرميل)؛
2. ارساء قاعدة لتكرير المحروقات الخام، وإنتاج مشتقات البترول مع التركيز على الأعلى طلبا وسعرا عالميا؛
3. تشجيع البحث العلمي في ميدان الطاقات المتجددة، عن طريق تمويل البحوث العلمية، والتقريب بين مؤسسات الطاقة والجامعة؛
4. الاستثمار في الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية والاستفادة من تجربة المغرب الشقيق في مشروع "نور1"<sup>♦</sup> والتجارب الرائدة<sup>10</sup>؛
5. التوجه نحو انتاج واستهلاك الطاقات المتجددة وتشجيع المواطنين في ذلك (أخذ العبرة من التجربة الألمانية<sup>♦♦</sup> لتحفيز المواطن في المشاركة).

## III. النقل:

يعد النقل شريان التجارة، فبدونه تنحصر وتتقلص، ويتطور وتتوسع فهو يفتح مجالات وأسواق أوسع، وأهمية النقل لا تنحصر في مساهمته في عملية التجارة فقط بل له أهمية اقتصادية كبيرة وكذا أهمية اجتماعية وثقافية (أنظر التفصيل في: (حوري ولرقم<sup>11</sup>، 2013 م)، (خليل ومداحي<sup>12</sup>، 2013 م)، (سنوسي<sup>13</sup>، 2013 م))، أما واقع هذا القطاع في الجزائر يبقى بعيد كل البعد عن الإمكانيات التي تملكها الجزائر وحتى البرامج التي تم تخطيطها سابقا (أنظر: (عويسي ومعتوق، 2015 م، ص: 16) و(بلفيطح ومعزوز<sup>14</sup>، 2013 م))، ومنه وجب القيام بعدد من الإصلاحات نختصرها في مجموع الاستراتيجيات التالية:

1. فتح قطاع النقل للخص، ونقصد بالخصوص النقل البحري والجوي؛
2. إتمام إنجاز برنامج تطوير السكة الحديد<sup>\*</sup> 2005-2015 م، والتطلع لتطوير المشروع أكثر؛
3. إلزام التجار بنقل سلعهم عن طريق السكة الحديد لضمان تقليص تكاليف النقل واقتصاد الطاقة (وهذا طبعاً بعد تطوير خدمة السكة الحديد).
4. توسيع البنى التحتية للنقل البري (أنظر التفصيل في: (عبد اللطيف وطالبي<sup>15</sup>، 2013 م))؛
5. إلزام أصحاب وسائل النقل باستعمال الوسائل التي تستعمل الطاقة النظيفة والمتجددة أو الأقل تكلفة.
6. التشجيع على النقل الجماعي بدل الفردي، وذلك بتحسين جودة النقل الجماعي والحفاظ على الآداب العامة.
7. استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في إدارة وبرمجة الرحلات للحد من التبذير الناتج عن التكاليف الضائعة<sup>\*\*</sup>؛
8. تسعير خدمة النقل بطريقة عادلة لتحفيز النقل الجماعي<sup>\*\*</sup>.

## IV. الصناعة:

الصناعة في الجزائر عرفت هي الأخرى الكثير من الإصلاحات (أنظر: (زغيب وحليمي<sup>16</sup>، 2015 م، ص ص: 02-06) و(عروب وبوسعين<sup>17</sup>، 2012 م، ص ص: 146-149))، لكن إلى يومنا هذا لم تصل إلى المستوى المرغوب ولعل ذلك يرجع إلى العراقيل والمشاكل الموجودة على أرض الواقع (أنظر التفصيل في: (زرقي<sup>18</sup>، 2009، ص ص: 161-166) و(عوية<sup>19</sup>، 2012 م، ص ص: 173-177))، والتي يمكن أن نختصرها فيما يلي:

## 1. عوائق نمو القطاع الصناعي في الجزائر:

أ. رغم ترسانة القوانين المنظمة للنشاط الصناعي، لكن يبقى القصور يكتنف هذا الجانب، وربما يتعلق الأمر بالتنفيذ أكثر من التشريع؛

ب. ضعف تنافسية المنتج الصناعي المحلي؛

ج. الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة؛

د. ارتفاع تكاليف الإنتاج؛

هـ. البيروقراطية الإدارية؛

و. ضعف الاستثمارات الجنية في هذا القطاع.

في ظل هذه العراقيل والمشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي في الجزائر وجب القيام بجملة من الإصلاحات التي من شأنها أن تنهض بهذا القطاع الاستراتيجي، هنا يقترح الباحثين جملة من الاستراتيجيات نختصرها فيما يلي:

## 2. استراتيجيات النهوض بقطاع الصناعة في الجزائر:

أ. تحرير قطاع الصناعة من ترسانة القوانين المعقدة، وتنفيذ جميع القوانين التي من شأنها تحسين الأداء الصناعي؛

ب. التقريب بين القطاع الصناعي والجامعة (تشجيع البحث العلمي في ميدان الابتكار الصناعي)، بهدف خلق تكنولوجيا صناعية محلية؛

ج. دعم الاستثمار الصناعي المحلي والأجنبي بتوفير المناخ المناسب للاستثمار؛

د. وضع أولويات ترتيب نوع الصناعة (الصناعة الغذائية والنسيجية، وصناعة الدواء كمرحلة أولى، ثم صناعة مصانع التصنيع كمرحلة ثانية، ثم باقي الصناعات).

هـ. إضفاء الشفافية ومبدأ تكافؤ الفرص في تمويل المشاريع الصناعية؛

و. المنافسة الحرة وكسر جميع أنواع الاحتكار في السوق؛

ز. وضع استراتيجية تطوير للمنتج الصناعي المحلي مبنية على الابداع والابتكار.

## V. السياحة:

تعتبر الجزائر الدولة القارة، فهي أكبر دولة في أفريقيا من حيث المساحة، ولها اطلالتان واحدة على حوض البحر الأبيض المتوسط (بشريط ساحلي<sup>20</sup> فاق 1644 كلم) والأخرى على أكبر صحراء في العالم (صحراء افريقيا الوسطى)، كما تحتوي على طبيعة فسيفسائية (من جبال وهضاب وسهول ووديان وأهبار)، باختصار شديد الجزائر تتربع على ثروة سياحية ضخمة (لتفاصيل أكثر أنظر: (كواش<sup>21</sup>، 2004 م) و(سعداوي وبوجطو<sup>22</sup>، 2010؛ ص ص: 08-11) و(بوحروود و بن سديرة<sup>23</sup>، 2015 م)، لكن لم تصل بعد إلى ربع مستوى جارتها (تونس والمغرب) من حيث استغلال ثروتها الطبيعية في تطوير قطاعها السياحي، وذلك لعدد من العراقيل والمشاكل (أنظر التفاصيل في: ((سعداوي وبوجطو،

## استراتيجيات الجزائر للخروج من الأزمة: بين الخيارات المتاحة والقرارات الواجب اتخاذها

2010؛ ص ص: 11-13)، التي نختصرها فيما يلي:

1. عراقيل ومشاكل السياحة في الجزائر:

أ. ضعف الاستثمار السياحي (عدم اهتمام أصحاب رؤوس الأموال بهذا القطاع)؛

ب. ضعف الاستغلال للثروة الطبيعية؛

ج. ضعف الثقافة السياحية المحلية عند المواطن الجزائري (يفضل السياحة خارج الجزائر)؛

د. عدم نضج الفكر السياحي عند أصحاب القرار (عدم الاهتمام بتطوير هذا القطاع)؛

هـ. نقص العقارات والبنى التحتية السياحية (الفنادق، المنتجعات، ...).

ومنه في ظل الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر وفي ظل الفرص المتاحة أمامها لتطوير هذا القطاع (الثروة المهملة)، وجب

القيام بعدد من الاستراتيجيات الإصلاحية التي من شأنها النهوض بالقطاع، نختصرها فيما يلي:

2. استراتيجيات النهوض بقطاع السياحة في الجزائر:

هناك الكثير من الاقتراحات والتوصيات التي جاءت بها عدد من المنتقيات والمؤتمرات الوطنية والدولية<sup>24</sup> فيما يخص محاولة

تطوير قطاع السياحة في الجزائر، ونحاول اختصار المهمة منها فيما يلي:

أ. تشجيع الاستثمار السياحي بتوانين واضحة وقابلة للتنفيذ دون عراقيل؛

ب. الاهتمام بالآثار والمناطق السياحية الطبيعية؛

ج. ترقية العقار السياحي (جودة الفنادق والخدمات الفندقية)؛

د. تشجيع السياحة الداخلية (بتوفير خدمات سياحية تنافسية)؛

هـ. نشر الثقافة السياحية واحترام السواح الأجانب بالإضافة لتوفير الأمن؛

و. الدعاية الإعلامية للسياحة في الجزائر عن طريق الأشرطة والأفلام الوثائقية التي تصف الطبيعة الخلابة للجزائر، ونشرها

دوليا.

ز. تشجيع الوكالات السياحية على استقطاب السواح عن طريق تسهيل الإجراءات القانونية والتمويلية.

VI. التكامل القطاعي:

1. رسم بياني مقترح لفكرة التكامل القطاعي:



المصدر: من اعداد الباحثان

2. تحليل الرسم البياني:

يرى الباحثان أن أهم استراتيجية للخروج من الأزمة التي تتخبط فيها الجزائر اليوم هي:

أ. النهوض بالقطاعات بالترتيب الموضح أعلاه وبما يتناسب وامكانيات الجزائر، أي: نبدأ بالقطاع الفلاحي الذي يكون

## استراتيجيات الجزائر للخروج من الأزمة: بين الخيارات المتاحة والقرارات الواجب اتخاذها

المحرك الأساسي لمسيرة الإصلاح، ثم قطاع الطاقة الذي يجب إعادة النظر فيه كما وضحنا، ثم النقل والذي هو عصب التجارة، ثم الصناعة وأخيرا السياحة.

ب. التكامل، يجب أن تكمل القطاعات بعضها البعض كما هو مبين في الرسم البياني أعلاه، وذلك برسم استراتيجية تنموية شاملة.

ثانيا: الدائرة المالية-النقدية:

I. الميزانية العامة:

1- تحليل الميزانية العامة للفترة (2007-2016):

أ. الجدول رقم (01): تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر (2007-2016):

الوحدة: 1000

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	المجموع
2007	1 574 943 361	2 048 815 000	3 623 758 361
2008	2 017 969 196	2 304 892 500	4 322 861 696
2009	2 593 741 485	2 597 717 000	5 191 458 485
2010	2 837 999 823	3 022 861 000	5 860 860 823
2011	3 434 306 634	3 184 120 000	6 618 426 634
2012	4 608 250 475	2 820 416 581	7 428 667 056
2013	4 335 614 484	2 544 206 660	6 879 821 144
2014	4 714 452 366	2 941 714 210	7 656 166 576
2015	4 972 278 494	3 885 784 930	8 858 063 424
2016	4 807 332 000	3 176 848 243	7 984 180 243

المصدر: من اعداد الباحثان، بناءً على قوانين المالية من سنة 2007 إلى غاية 2016، (الجرائد الرسمية).

ب. التعليق على الجدول: من الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- تضاعف حجم الميزانية العامة مرتين من بداية الفترة لنهايتها (من 3624 مليار دينار سنة 2007 م إلى 8000 مليار دينار تقريبا سنة 2016 م)؛
- تضاعف ميزانية التسيير ثلاث مرات من بداية الفترة لنهايتها (من 1600 مليار دينار سنة 2007 م إلى 4800 مليار دينار تقريبا سنة 2016 م)؛
- زيادة ميزانية التجهيز بنسبة 55% تقريبا من بداية الفترة 2007 م إلى نهايتها 2016 م.
- في بداية الفترة أي سنة 2007 م كانت ميزانية التجهيز أكبر من ميزانية التسيير (56% تجهيز، مقابل 44% تسيير)، ثم عكست النسبة في نهاية الفترة أي سنة 2016 م (60% تسيير، مقابل 40% تجهيز).

ج. ما يمكن استنتاجه:

أن حجم الانفاق العمومي في الجزائر تزايد بشكل ملحوظ، وهذا يرجع لأسباب موضوعية (تزايد عدد الأفراد...)، وأسباب أخرى غير موضوعية (تفاقم دور الدولة في الجزائر...). أن سياسة الانفاق العمومي في الجزائر وفي الآونة الأخيرة انقلبت فبدل أن تستحوذ ميزانية التجهيز على حصة الأسد من الميزانية، أصبحنا نرى أن حجم نفقات التسيير هي من تستحوذ على النسبة الأكبر، وهذا لتفاقم دور الدولة، ومن النتائج السابقتين الذكر يعتقد الباحثين أن هناك خلل في سياسة الميزانية العامة للدولة الجزائرية وخاصة في السنوات الأخيرة، والخلل يمكن القول أنه يكمن في ميزانية التسيير، لذا وجب تحليلها لتحديد الخلل بدقة (وهذا ما سيقوم به الباحثين في النقطة الموالية).

## استراتيجيات الجزائر للخروج من الأزمة: بين الخيارات المتاحة والقرارات الواجب اتخاذها

## 2. تحليل ميزانية التسيير للفترة (2016-2007):

الوحدة: 1000 دج

أ. الجدول رقم (02): توزيع ميزانية التسيير حسب القطاعات من سنة 2007 إلى سنة 2016.

القطاع	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الدفاع الوطني	245 795	295 514	383 621	421 726	516 638	723 123	825 860	955 926	1 047 926 000	1 118 297 000
التربية الوطنية	235 888	280 543	374 276	390 566	569 317	544 383	628 664	696 810	746 643 907	764 052 396
الداخلية والجماعات المحلية	201 542	268 006	368 743	387 178	419 486	622 260	566 450	540 708	549 809 342	426 127 386
الصحة والسكان واصلاح المستشفيات	93 552	129 201	178 322	195 011	227 859	404 945	306 925	365 946	381 972 062	379 407 269
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	21 676	61 020	63 848	70 770	76 058	186 100	276 503	274 291	234 882 131	226 484 929
التعليم العالي والبحث العلمي	95 689	118 306	154 632	173 483	212 830	277 173	264 582	270 742	300 333 642	312 145 998
المجاهدين	107 786	133 243	151 075	145 404	169 614	191 635	221 050	241 274	252 333 450	248 645 702
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	22 068	54 276	212 208	117 473	117 718	245 930	217 917	235 556	257 505 845	254 253 914
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	64 081	50 227	85 449	92 935	109 466	165 845	154 122	135 822	131 653 688	118 830 888
المالية	26 895	32 718	46 196	49 044	58 371	104 196	81 376	87 551	92 615 093	95 399 378
العدل	21 366	27 043	37 127	45 384	49 815	75 487	68 308	72 365	74 707 836	73 431 991

المصدر: من اعداد الباحثان، بناءً على قوانين المالية من سنة 2007 إلى غاية 2016، (الجرائد الرسمية).

ب. تحليل ميزانية التسيير للفترة (2016-2007):

من المعطيات الموجودة في الجدول الموالي يتبين أنه:

تغطي دائما وزارة الدفاع على الحصة الأكبر من ميزانية الدولة، بحيث ترصد لها أضخم ميزانية لمواجهة التحديات الأمنية الجهوية (موجهة النتائج السلبية للربيع العربي)، وتحتل وزارة التربية المرتبة الثانية وهذا لكبر حجم القطاع وحجم التوظيف

## استراتيجيات الجزائر للخروج من الأزمة: بين الخيارات المتاحة والقرارات الواجب اتخاذها

فيه، في نفس الوقت تحتل وزارة الداخلية والجماعات المحلية المراتب الأولى من حيث النفقات، وهذا بحكم مشاركة هذه الوزارة على نطاق واسع خلال هذه السنوات في عمليات حفظ الأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة، بالإضافة إلى النظرة المستقبلية دائما نحو عصرنة هذا القطاع. إذن من الملاحظ وباستثناء وزارة التربية، فإن الجزائر تنفق على الأمن ما يزيد عن 20% من ميزانية التسيير وما يقارب 12% من الميزانية العامة، ويعجز الباحثين في هذه النقطة عن الحكم عن مدى رشادة هذه النفقة العامة، فرغم كبر حجمها إلا أنه مع التحديات الأمنية التي تعيشها الجزائر اليوم لا يبدو أن الأمر مبالغ فيه.

النتيجة العامة فيما يخص ميزانية العامة:

ما يمكن أن نستنتجه في نهاية الكلام عن الميزانية العامة أن الجزائر تنفق عن التسيير أكثر من التجهيز ويعتقد الباحثين أن هذه الميزة، هي سبب الاحتلال الرئيسية، أما توزيع نفقات التسيير فيه خلل لم يستطع الباحثين تحديده بدقة ولربما يحتاج إلى دراسة أكثر تفوق إمكانات هذه الورقة البحثية، ولتجنب اصدار أحكام ذاتية، يعتقد الباحثين أن حل الاختلال يكمن في تقليص دور الدولة قدر الإمكان وعصرنة قطاع الأمن بما يوفر هذه الخدمة وبأقل التكاليف الممكنة.

## II. النقود:

## 1- تطور عرض النقود ومكوناته:

الجدول رقم (03): تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر من سنة 2007 إلى سنة 2013

السنة	النقود القانونية	الودائع تحت الطلب	النقود 1M	أشباه النقود	الكتلة النقدية 2M
2007	1284,5	2949,1	4233,6	1761	5994,6
2008	1540	3424,9	4964,9	1991	6955,9
2009	1829,4	3114,8	4944,2	2228,9	7173,1
2010	2098,6	3657,8	5756,4	2524,3	8280,7
2011	2571,5	4570,2	7141,7	2787,5	9929,2
2012	2997,2	4776,34	7681,86	3329,8	11067,6
2013	4103,45	4687,25	7674,56	3584,41	11258,97

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على بيانات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء.

من الجدول السابق نلاحظ أنه من سنة 2007 إلى سنة 2010 عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل تغير عرض النقود، حيث بلغ نمو M2 أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 بمبلغ 7173.1 مليار دينار وبمعدل نمو 3.2% عن سنة 2008، وذلك لسببين رئيسيين، السبب الأول وكما أشار إليه تقرير بنك الجزائر هو التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى 6.23% سنة 2009 مقارنة بـ 38.18% سنة 2008، أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب، حيث انخفضت من 3424.9 مليار دينار سنة 2008 إلى 3114.8 مليار دينار سنة 2009، أي انخفاض بمعدل (-9.05%)، وهو ما أثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشباه النقود). ليبدأ بعد ذلك من سنة 2010 العرض النقدي في النمو والزيادة نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا وارتفاع أسعار المحروقات والتي ارتفع معها صافي الأصول الخارجية ليبلغ معدل نمو العرض النقدي في نهاية سنة 2010 نسبة 15.4% بعدما كان 3.2% سنة 2009، أي بمبلغ قدره 8280.7 مليار دينار مقابل 7173.1 مليار دينار سنة 2009، كما تغيرت الودائع تحت الطلب وأشباه النقود بمعدل نمو بلغ على التوالي 17.43% و 13.25% بعدما كان الأول سالب والثاني منخفض (لأكثر تفاصيل أنظر: (صاري<sup>25</sup>، 2014 م، ص ص: 26-27).

## استراتيجيات الجزائر للخروج من الأزمة: بين الخيارات المتاحة والقرارات الواجب اتخاذها

أما السنتين الأخيرتين 2011 و 2013 فيلاحظ نمو حجم العرض النقدي في سنة 2011 بمعدل يعتبر ثالث أكبر معدل خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 وبفارق 4.5% عن سنة 2010، أي بمعدل نمو فاق 19.9%، ونجد مصدر هذا النمو في تحسن أو ارتفاع حجم الودائع بنوعيتها - تحت الطلب ولأجل- لدى البنوك، وهو ما ساهم في خلق الائتمان الذي شكل نسبة 74.10% من العرض النقدي في الاقتصاد والذي بلغ 9929.2 مليار دينار وبزيادة فاقت 1648.5 مليار دينار عن سنة 2010. بينما تراجع معدل نمو العرض النقدي خلال سنة 2012 لينخفض معدل النمو من 19.9% إلى 11.46%، إذ بلغ مستوى العرض النقدي مبلغ 11067.6 مليار دينار، وقد أرجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثير بالأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي.

## 2- سعر الصرف:

الجدول رقم (04): قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية

		2013		1er TRIMESTRE 2014		2e TRIMESTRE 2014		3e TRIMESTRE 2014		4e TRIMESTRE 2014		2014	
		MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE
\$	1	79,3809	78,1524	77,8968	78,4983	78,8915	79,2669	80,2170	82,7168	85,0907	87,9039	80,5606	87,9039
YEN	100	81,4332	74,4415	75,7784	76,2601	77,2564	78,1841	77,2081	75,5888	74,4546	73,8347	76,1748	73,8347
£	1	124,2186	129,0816	128,8800	130,6020	132,8109	134,9569	134,6092	134,5317	134,6896	136,8367	132,6395	136,8367
EURO	1	105,4374	106,8930	106,7062	107,9980	108,2446	108,2152	106,3816	104,3809	106,3043	107,0538	106,9064	107,0538

		2014		1er TRIMESTRE 2015		2e TRIMESTRE 2015		3e TRIMESTRE 2015	
		MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE
\$	1	80,5606	87,9039	93,2441	97,5474	98,3086	99,0178	102,9394	106,0524
YEN	100	76,1748	73,8347	78,2595	81,1644	81,0451	81,0658	84,2617	88,3660
£	1	132,6395	136,8367	141,2677	144,1632	150,5816	155,6639	159,5564	160,7098
EURO	1	106,9064	107,0538	105,0077	105,0683	108,6386	110,4494	114,5602	119,1234

Source : [http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Indicateur\\_monetaire/tab\\_8.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Indicateur_monetaire/tab_8.pdf)

أ.التعليق على البيانات:

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه: تواصل قيمة الدينار الجزائري سقوطها الحر أمام العملات الرئيسية، وسجل متوسط سعر الصرف أمام اليورو، تقلبات محسوسة السنوات الأخيرة، وتراجع بنصف قيمته أمام العملة الأوروبية منذ 2001 إلى بداية 2014، حسب أرقام رسمية لبنك الجزائر.

وكان سعر اليورو في مقابل الدينار، حسب أرقام البنك، يساوي 69 دينار سنة 2001 وارتفع إلى 105.43 دينار في 2013، و107.0538 دينار نهاية سنة 2014، وواصل الارتفاع إلى 119.1234 دينار نهاية الثلاثي الثالث لسنة 2015، كما كان سعر الدولار الأمريكي مقابل الدينار 78.1524 دينار في سنة 2013، وارتفع إلى 87.9039 دينار نهاية سنة 2014، وواصل الارتفاع إلى 106.0524 دينار نهاية الثلاثي الثالث من سنة 2015. وكان أكبر سقوط للدينار بين 2001 و 2003 بـ 26.4 بالمائة أين ارتفع اليورو من 69.20 إلى 87.46 دينار، بخلاف الدولار الأمريكي حيث بقيت أسعار الصرف الجزائري مستقرة خلال هذه الفترة بمتوسط 77 ديناراً.

ويتم قياس صرف الدينار وفق مبدأ "سلة العملات"، فالدينار يقاس وفق سلة يمثل فيها الأورو حوالي 40 بالمائة والدولار 40 بالمائة، ثم تأتي العملات الرئيسية، مثل الين الياباني والجنيه الإسترليني. وعليه، فإن الدينار يقاس وفق تطور هذه العملات، ولكن هذا المعيار ليس المحدد الوحيد. فالسلطات العمومية تلجأ إلى تصحيح قيمة العملة لعدة عوامل، بينها دعم الصادرات الجزائرية التي تحددها داخليا بالدينار الجزائري وبمقابل الدولار الأمريكي، ويتبع بنك الجزائر تطور سعر الصرف أيضا في السوق الموازية لأنه يربط أيضا السياسة النقدية مع عدد من العوامل مثل تضخم الواردات<sup>26</sup>.

## استراتيجيات الجزائر للخروج من الأزمة: بين الخيارات المتاحة والقرارات الواجب اتخاذها

ويؤثر ارتفاع قيمة اليورو في مقابل الدينار بشكل مباشر على القدرة الشرائية للجزائريين - تقضي على القيمة الإضافية لزيادات الأجور- بحكم أن جميع المواد الاستهلاكية المستوردة من الاتحاد الأوروبي تكون باليورو، ويزداد العجز مع ارتفاع قيمة الواردات التي تستمر في المنحى التصاعدي، بعدما كانت 10 مليار دولار في 2001 بلغت 55 مليار دولار في 2013، ويؤثر هذا الوضع على الاقتصاد الوطني الذي يعتمد كلياً على تصدير المحروقات، حيث أن نسبة الإنتاج خارج المحروقات لا تتجاوز 3% في أحسن الحالات.

## III. التكامل داخل الدائرة النقدية-المالية:

## 1. رسم بياني للتكامل داخل الدائرة النقدية-المالية:



المصدر: من اعداد الباحثان

## 3. تحليل الرسم البياني:

إن من أهم معالم التكامل داخل الدائرة النقدية-المالية ما يلي:

1. أن يكون فيه تكامل بين السياسات النقدية والسياسات المالية (مثال: تمويل الخزينة العمومية بسندات يشتريها البنك المركزي ويبيعها للبنوك أو المؤسسات الاقتصادية، بدل الإصدار النقدي)؛
2. تجنب التداخل بين السياسات النقدية والسياسات المالية (مثال: تخفيض قيمة العملة وزيادة العبء الضريبي - وهو ما يحدث الآن-).

ثالثاً: الدائرة الاجتماعية:

## I. الموارد البشرية

## 1. الموارد البشرية في الجزائر:

ربما لن نبالغ حين القول أن الفروق بين الدول اقتصادياً تصنعها الشعوب أو بعبارة أخرى "الموارد البشرية" (أنضرب بعض التفصيل في: (عيسى<sup>27</sup>، 2007 م) و(بارك<sup>28</sup>، 2009 م))، ويدرس المتخصصين الموارد البشرية من عدة نواحي: التركيب (العدد، السن، الجنس...) والتأهيل (المستوى الدراسي، الثقافة...)... أما فيما يخص الجزائر نختصر هذه البيانات فيما يلي:

أ. الموارد البشرية في الجزائر:

المؤشر	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
السكان، المجموع (مليون نسمة)	39	38	38	37	36	36	35	35	34
النمو السكاني (% سنويا)	2	2	2	2	2	2	2	2	1
سكان الريف (مليون نسمة)	12	12	12	12	12	12	12	12	12
النمو السكاني في المناطق الريفية (% سنويا)	0	0	0	0	0	0	0	-1	-1
سكان المناطق الريفية (% من مجموع السكان)	30	31	32	32	33	34	35	35	36
سكان المناطق الحضرية (مليون نسمة)	27	27	26	25	24	24	23	22	22



## استراتيجيات الجزائر للخروج من الأزمة: بين الخيارات المتاحة والقرارات الواجب اتخاذها

3	3	3	3	3	3	3	3	3	النمو السكاني في المناطق الحضرية (% سنويا)
70	69	68	68	67	66	65	65	64	سكان المناطق الحضرية (% من المجموع)
12.43	12.21	11.93	11.64	11.34	11.08	10.86	10.60	10.36	إجمالي القوى العاملة (مليون نسمة)
9.8	11	10	10	10	11	14	12	15	إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة) (التقدير الوطني)

مصدر البيانات: البنك الدولي (نفس المصدر السابق)، الديوان الوطني للإحصاء<sup>29</sup>.

ب. التعليق على الجدول:

يظهر الجدول الإمكانيات البشرية للجزائر المستغل منها والمعتل، والملاحظ ما يلي:

- تسجيل معدل نمو سكاني ثابت في السنوات الأخيرة قدر بـ: 2 ٪، إجمالي عدد السكان بلغ 39 مليون نسمة سنة 2013 م، نسبة سكان الأرياف توقفت عند 12 ٪، أما سكان الحضر فوصلت إلى 70 ٪؛
- اليد العاملة نمت هي الأخرى لتصل أقصى قيمة لها في سنة 2013 م، بـ: 12.43 مليون يد، نسبة البطالة كانت في حدود 10 ٪، في السنوات الأخيرة؛
- أخيرا ما يمكن استنتاجه من هذا الجدول أن الجزائر تملك من حيث الكمية موارد بشرية هائلة، وفيها نسبة معتبرة غير مشغلة.

2. معوقات تطور الموارد البشري في الجزائر:

يعاني المورد البشري في الجزائر كأحد عناصر الإنتاج الاقتصادي من عدة مشاكل (أنظر التفصيل في: (MEZIANE<sup>30</sup>) و (TOUMI<sup>31</sup>))، نختصرها في النقاط التالية:

أ. عدم التشغيل الكامل<sup>32</sup>، أي نسبة بطالة مرتفعة؛

ب. عدم التأهيل والكفاءة، انخفاض مستوى الأداء والانتاجية لليد العاملة؛

ج. انعدام توفر الحاجات الأساسية والقاعدية لقيام هذا العصر بدوره في عملية الإنتاج؛

د. قانون عمل غير واضح المعالم، أي فشل نظام التوظيف؛

هـ. تدني الأجور وانعدام العدالة في توزيع الدخل، أي فشل نظام الأجور والتعويضات؛

و. فروق في الأجور والمعاملة بين الموظف العمومي والخاص، عدم تناسق منظومة العمل في المجتمع ككل.

3. استراتيجيات النهوض بالموارد البشرية في الجزائر:

بما أنه لا يخفى على جل المتخصصين في إدارة الموارد البشرية وفي ضل المعطيات السابقة الذكر، نجد أن مشكل الموارد

البشرية في الجزائر ليس مشكل كم بل نوع، لذا يقترح الباحثان الاستراتيجيات التالية للنهوض بهذا المورد:

أ. تأهيل اليد العاملة في الجزائر، وذلك لا يكون إلا بتفعيل منظومة تربوية تعليمية عالية المستوى؛

ب. العدالة في توزيع الدخل، وإزالة الفروق غير المؤسسة على الكفاءة والأداء؛

ج. ضبط قانون العمل، وتنفيذ جميع البنود وخاصة ما تعلق بضمان حقوق العامل؛

د. نظام أجور وتعويضات عادل ومتناسق بين الموظف العمومي والخاص؛

هـ. إرساء نظام اقتصادي قوي يضمن توظيف كل اليد العاملة في المجتمع (ضمان أدنى نسبة بطالة ممكنة).

## استراتيجيات الجزائر للخروج من الأزمة: بين الخيارات المتاحة والقرارات الواجب اتخاذها

## II. البحث العلمي:

ربما يصنف هذا العنصر خارج إطار الدائرة الاجتماعية في أغلب البحوث المتخصصة، لكن يرى الباحثان ضرورة ادراجه في هذه الدائرة لضمان تناسق هذه الورقة البحثية، وما يهمننا هنا هو كيف يقوم هذا العنصر بالمساهمة في رفع الأداء الاقتصادي للمجتمع الجزائري للخروج من أزمة انخفاض أسعار النفط؟

للبحث العلمي دور هام في التنمية الاقتصادية (أنظر التفصيل في: (باطويح<sup>32</sup>، 2002 م)، لكن رغم أهميته يبقى يعاني من عدد من المشاكل في الجزائر (أنظر التفاصيل في: (بوحوش<sup>33</sup>، 2010)، (مستوي وكسيرة<sup>34</sup>، 2015 م) و(بن صغير<sup>35</sup>، 2013 م، ص: 25)، نختصرها فيما يلي:

أ. غياب تثمين البحوث العلمية (لا يوجد تمويل مستقل للبحوث العلمية ولا حتى للمجلات)؛

ب. لا تزال ميزانية البحث العلمي جد منخفضة مقارنة بدول الحوار وباقي الدول العربية؛

ج. غياب مخابر البحث العلمي رغم كثرة المياكل (هياكل مخابر دون بحوث تقام)؛

د. هوة كبيرة بين الجامعة من جهة، والمؤسسة والمجتمع من جهة ثانية؛

هـ. انعدام ثقة السلطة في البحث العلمي المحلي، أي الدولة لا تتبنى براءات الاختراع المنجزة محليا؛

و. انعدام وجود آلية وطنية لتحويل البحوث العلمية المنجزة لتكنولوجيا محلية؛

ز. انعدام البيئة الملائمة للبحث العلمي بالنسبة للباحث؛

ح. وأخيرا صعوبات البحث في حد ذاته.

ومنه يقترح الباحثان مجموعة من الحلول (ملخص لما جاء في: (بوحوش، 2010)، (مستوي وكسيرة، 2015 م)،

التي تشكل الاستراتيجية المثلى للرقى بالبحث العلمي في الجزائر:

1. استقلالية مراكز البحث العلمي؛

2. استقلالية المجالات (من حيث التمويل)؛

3. تثمين البحوث عن طريق تبنيتها وتمويلها من طرف الدولة؛

4. توفير البيئة المناسبة للبحث والباحث؛

5. عقد شراكة بين الجامعة والمؤسسات والمجتمع؛

6. تسهيل الاستثمار وتشجيعه فيما يخص التكنولوجيا المنتجة محليا.

## III. الوازع الديني والأخلاقي:

لا يختلف اثنين على دور الدين والأخلاق في بناء المجتمعات، حتى باعتراف الغرب الذين بنوا حضارتهم اليوم على أساس العدل والأخلاق، ولعل "بن خلدون" في مقدمته<sup>36</sup> لما أشار إلى أن رقي الأمم يكون بأخلاقها واندثارها بفساد أخلاقها يعد من أهم الدلائل على أهمية هذا ويشاركه في ذلك "بن نبي"<sup>37</sup> في نفس الرؤيا وحتى لا يكثر الباحثان من الوعظ والدعوة (اللدان هما ليس أهل لها)، يكتفي الباحثان بالإشارة إلى أهم نقاط الاختلال:

1. نقص الوازع الأخلاقي في المجتمع الجزائري (والأمر يأخذ منحى خطير)؛

2. انعدام المرجعية الدينية - محل ثقة الشعب - (والتي يجب أن تكون موحدة)؛

3. التطرف الديني لبعض الفرق؛

4. استقلالية الدين عن الدولة\*\*.

## استراتيجيات الجزائر للخروج من الأزمة: بين الخيارات المتاحة والقرارات الواجب اتخاذها

ويرى الباحثان أن جميع الحلول تكمن في:

قوله تعالى:

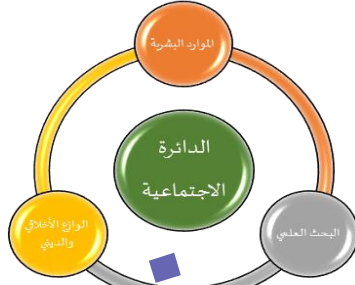
«إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ۗ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا» (سورة النساء، الآية: 146).

وقوله صلى الله عليه وسلم:

«حَدَّثَنَا عَبْدَانُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَمْ يَكُنْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاحِشًا وَلَا مُتَفَحِّشًا وَكَانَ يَقُولُ إِنَّ مِنْ خِيَارِكُمْ أَحْسَنَكُمْ أَخْلَاقًا» (حديث رقم: 3599، صحيح البخاري).

IV. التكامل في الدائرة الاجتماعية:

1. رسم بياني مقترح يوضح فكرة التكامل:



المصدر: من اعداد الباحثان

2. تحليل الرسم البياني:

لا نرقى بالمجتمع الجزائري اقتصاديا، إلا إذا تم الرقي بالفرد الجزائري اجتماعيا ولا يكون هذا إلا ب: تأهيل المورد البشري وتوعيته دينيا وأخلاقيا وتنويع وتوسيع العلم والمعرفة من خلال البحث العلمي.

الخاتمة:

إن ما يمكن استخلاصه في نهاية هذه الورقة البحثية هو: أن الجزائر تملك إمكانيات قارة لكن سوء استخدام الموارد المتاحة وعدم رشادة اتخاذ القرار قاد إلى الاعتماد على مورد واحد ريعي هو "الطاقة"، الأمر الذي جعل من الاقتصاد الجزائري اقتصاد هش، بحيث يمكن لأصغر الأزمات أن تعصف به.

وربما تعتبر الأزمة الراهنة فرصة نادرة للجزائر لترسم نقطة الانعطاف في اقتصادها من خلال القيام بتنفيذ جملة الاستراتيجيات الإصلاحية المدرجة في حيثيات هذه الورقة البحثية.

ويمكن تقديم أهم النتائج الجزئية لهذه الورقة البحثية في النقاط التالية:

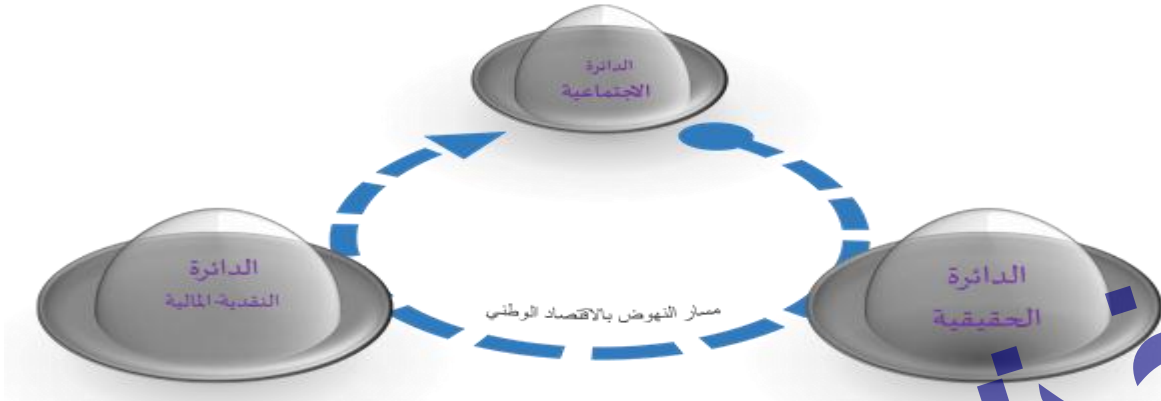
1. تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري عن طريق استغلال كامل إمكانياته وبطريقة رشيدة (مقاربة كلاسيكية مشتقة من نظرية التشغيل الكامل)؛

2. ترشيد القرار العمومي (بمفهوم الحوكمة) في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة؛

3. المكاملة بين الدوائر الثلاثة - توليفة التنمية الشاملة المستدامة-(الحقيقية، النقدية-المالية، والاجتماعية) لبناء اقتصاد جزائري قوي ومقاوم للأزمات، كما هو موضح في الشكل أدناه:

## استراتيجيات الجزائر للخروج من الأزمة: بين الخيارات المتاحة والقرارات الواجب اتخاذها

## 1- رسم بياني يوضح التكامل بين الدوائر الثلاث



المصدر: من اعداد الباحثان

المصادر والمراجع

\* كل ما يمكن قوله عن هذه الأزمة هو: البترول المورد الوحيد للجزائر (97% من صادرات الجزائر، الجباية البترولية تشكل ما يزيد عن 60% من إيرادات ميزانية الدولة، وفي الآونة الأخيرة انخفاض سعره إلى مستويات قياسية، ما سبب تراجع في مداخيل الدولة الجزائرية من العملة الصعبة، وتراجع في حجم إيرادات ميزانية الدولة، هذا كله أوقعها في أزمة إيجاد البديل للمداخيل المفقودة.

1 غردي محمد، "القطاع الزراعي الجزائري ومشاكلية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012 م.

2 هاشمي الطيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية بين الإنجازات والعقبات للفترة 2006-2013، الملتقى الدولي التاسع: في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر 2014 م.

3 عويسي أمين، معتوق جمال، مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها صناعة الطاقة في العالم (الفرص والتحديات) إلى غاية 2035 م، الملتقى الأول حول: "السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية"، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015 م.

4 فوزية غربي، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007-2008 م.

♥ مفاجئة وادي سوف في تحقيق فوائض في إنتاج البطاطا والطماطم، وبداية تصديرها لمجموعة من الدول.

5 ارجع إلى: الملتقى الأول حول: "السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية"، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015 م. والملتقى الدولي: "الطاقات البديلة: خيارات التحول وتحديات الانتقال"، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 18 و19 نوفمبر 2014 م.

6 عبد الرزاق فوزي، حسناوي بلبلال، "إشكالية التحول الطاقوي كآلية لتحقيق الأمن الطاقوي في ظل المستجدات الدولية: عرض النموذج الألماني"، الملتقى الأول حول: السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015 م.

7 الطيب لحيلح، "مصادر الطاقة المتجددة! ... لماذا؟"، الملتقى الدولي: الطاقات البديلة: خيارات التحول وتحديات الانتقال، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 18 و19 نوفمبر 2014 م.

8 احمد قايد نورالدين، "الطاقة البديلة ... تحديات وآفاق"، الملتقى الدولي: الطاقات البديلة: خيارات التحول وتحديات الانتقال جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 18 و19 نوفمبر 2014 م.

9 37 دولار للبرميل، مسجلة يوم 05-03-2016 م.

♦ مشروع نور 1، المحطة الأولى من أكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم، تم اطلاقه يوم 04 فيفري 2016 م، بتكلفة (2,470 مليار دولار)، يهدف إلى إنتاج 580 ميغاواط يوميا، ما يغطي 20% من احتياجات الطاقة في المغرب في أفق 2030 م.

- <sup>10</sup> مراد كواشي، سعدية مزيان، "نماذج رائدة في مجال الطاقات البديلة"، الملتقى الدولي: الطاقات البديلة: خيارات التحول وتحديات الانتقال، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 18 و19 نوفمبر 2014 م.
- ♦♦ تكاليف وضع نظام إنتاج الطاقة الشمسية للمواطن تقدر بـ: 25000 دولار أمريكي، عند الاقتناء يستفيد المواطن من الطاقة مجاناً، ويفرغ الفائض في الشبكة والذي يمكن أن يحقق له متوسط دخل سنوي يقدر بـ: 3600 دولار.
- <sup>11</sup> زينب حوري، ريم لرقم، "الإطار المفاهيمي والنظري لاقتصاديات خدمات النقل"، المؤتمر الدولي: استراتيجيات وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر في إطار التنمية الوطنية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 07 و08 أكتوبر 2013 م.
- <sup>12</sup> خليل عبد القادر، مداحي محمد، "إشكالية اقتصاديات النقل ودوره في التنمية المستدامة في ظل التخطيط الكفاء لعمليات النقل"، المؤتمر الدولي: استراتيجيات وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر في إطار التنمية الوطنية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 07 و08 أكتوبر 2013 م.
- <sup>13</sup> سنوسي علي، "الإطار النظري لاقتصاديات النقل"، المؤتمر الدولي: استراتيجيات وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر في إطار التنمية الوطنية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 07 و08 أكتوبر 2013 م.
- <sup>14</sup> بلفيطح ريمة، معزوز مختار، "واقع قطاع النقل في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1970-2010 م)"، المؤتمر الدولي: استراتيجيات وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر في إطار التنمية الوطنية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 07 و08 أكتوبر 2013 م.
- \* مشروع يمتد من 2005-2015 م، يستهدف انشاء 6500 كلم سكة حديد جديدة، لم ينجز منها الا حوالي: 500 كلم، رغم أننا في عام 2016 م.
- <sup>15</sup> عبد اللطيف عامر، طالي رياض، "دور البنية التحتية لشبكة النقل البري في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الطريق شرق غرب في الجزائر-"، المؤتمر الدولي: استراتيجيات وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر في إطار التنمية الوطنية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 07 و08 أكتوبر 2013 م.
- ♦♦ لا يعقل برحلة بحافلة ذات سعة (48 راكب)، لراكب أو اثنين فقط، ناهيك عن الرحلات الجوية والبحرية.
- ♦♦♦ لا يعقل من يقطع كيلومتر واحد وعشرة كيلومترات يدفعون نفس الثمن (نفس التسعيرة).
- <sup>16</sup> زغيب شهرزاد، حلبي حكيمة، "القطاع الصناعي كخيار استراتيجي لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر: بحث في حلول مشاكله وآليات تنميته"، الملتقى الأول حول: السياسات الاستعمارية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015 م.
- <sup>17</sup> عروب رتيبة، بوسعين تسعدت، "أهمية تأهيل وتأمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الجزائرية. حقائق وآفاق..."، كتيب الملتقى الوطني: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: استمرارية... أم قطعة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 23 و24 أبريل 2012 م.
- <sup>18</sup> زرقين عبود، "الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد: 45، 2009 م، ص: 159-188.
- <sup>19</sup> عية عبد الرحمان، "تقييم مدى نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام اقتصاد السوق"، كتيب الملتقى الوطني: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: استمرارية... أم قطعة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 23 و24 أبريل 2012 م.
- <sup>20</sup> <http://www.djazair.com/alfadjr/182971>
- <sup>21</sup> كواش خالد، "مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2004 م، ص: 213-237.
- <sup>22</sup> سعداوي موسى، بوجطو، "أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة"، الملتقى الدولي: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 09-10 مارس 2010 م.
- <sup>23</sup> بوحروود فتيحة، بن سديرة عمر، "تنمية الصناعة السياحية كاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط"، الملتقى الأول حول: السياسات الاستعمارية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015 م.
- <sup>24</sup> الملتقى الدولي: السياحة رهان للتنمية المستدامة، جامعة سعد دحلبل، البلدة، الجزائر، يومي: 24 و25 أبريل 2012. وملتقى الدولي: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 09-10 مارس 2010 م.

<sup>25</sup> صاري على، "سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000 - 2013"، مجلة رؤى اقتصاديه، جامعة الوادي، الجزائر، العدد السابع، ديسمبر 2014 م. ص 26-27.

<sup>26</sup> تم الاطلاع على الموقع <http://www.essalamonline.com/ara/permalink/39936.html#ixzz42hJnDwRA> بتاريخ 2016/03/12

<sup>27</sup> محمود حسين عيسى، "أهمية الاستثمار في تنمية الموارد البشرية": <http://www.alukah.net/culture/0/495>، آخر زيارة للموقع تمت يوم: 11-03-2016 م.

<sup>28</sup> برك نعمة، "تنمية الموارد البشرية وأهميتها في تحسين الإنتاجية وتحقيق الميزة التنافسية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009 م، ص ص: 273-288.

<sup>29</sup> أخذت احصائيات البطالة بالنسبة لسنتي 2012 و 2013 من تقرير الديوان الوطني للإحصاء:

[http://www.ons.dz/IMG/pdf/DonneesStatEmploiarab2012\\_.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/DonneesStatEmploiarab2012_.pdf) et [http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnees\\_Stat\\_Emploi\\_arab2013.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnees_Stat_Emploi_arab2013.pdf)

<sup>30</sup> Mohamed MEZIANE ; « Evolution de la fonction Ressources Humaines en Algérie » :

<http://www.fmrh.org/etudesetprojets/projet-adora/fonctionrhpaysmediterranee/29-evolutionfonction-rhalgerie>; (Vu le : 11-03-2016)

<sup>31</sup> Samir TOUMI ; « La Problématique De Gestion Des Ressources Humaines Dans Le Contexte Economique Actuel Algérien. Quelles pratiques ? Quelle Ethique ? ».

♣ ربما يرى البعض أن معدل بطالة يقدر بـ: 10 %، هو معدل مقبول، لكن يعتقد الباحثان أنه فيه خلل فيما طريقة حساب هذا المعدل وخاصة أنه فيه نسبة معتبرة من الوظائف هي غير حقيقية (عقود ما قبل التشغيل)، وهذا بغض النظر عن مصداقية الرقم في حد ذاته.

<sup>32</sup> باطويح محمد عمر، "البحث العلمي الجامعي ودوره في تنمية الموارد الاقتصادية (دراسة نظرية تحليلية)"، كتيب: المؤتمر العربي الثاني للبحوث الإدارية والنشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 02-03 أفريل 2002، ص ص: 310-335.

<sup>33</sup> بوحوش عمار، "إشكالية البحث العلمي في الجزائر"، من الصفحة: <http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=300807>، آخر زيارة للموقع كانت يوم: 14-03-2016 م.

<sup>34</sup> مستوي عادل، كسيرة سمير، "التعليم العالي وإشكالية تطوير وإنتاج المعرفة العلمية في الجزائر: رؤية تحليلية خلال الفترة 1990-2013"، Cybrarians Journal، العدد: 40، ديسمبر 2015 م.

<sup>35</sup> بن صغير عبد المومن، "الصعوبات التي تعترض الباحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وحدود الموضوعية العلمية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الأول، مركز جيل البحث، الجزائر، 2013 م.

• الباحث الجزائري يتخبط في مشاكل اجتماعية (أجر منخفض، لا يملك سكن، لا يملك حتى مكتب يبحث فيه...)، تلهيه عن عملية البحث.

<sup>36</sup> عبد الرحمن بن خلدون، "مقدمة بن خلدون"، الطبعة الأولى، دار يعرب، دمشق، سوريا، 2004 م، ص ص: 277-279.

<sup>37</sup> ابن نبي مالك، "شروط النهضة"، ترجمة: شاهين عبد الصبور، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، سوريا، 1986 م، ص ص: 61-72.

•• الدين السياسي غلب على الدين الحقيقي، وتدخّل الدولة في الشؤون الدينية للمجتمع وتغييب دور الامام الذي يفترض أن يكون ذو استقلالية تامة عن السلطان.

**Président d'honneur :**

Pr CHOUKRI Ali, Recteur de l'Université de Djelfa

**Directeur de la Revue :**

Pr. MOKHTARI Mourad

**Responsable de Publication :**

Pr. BENDAOUZ Brahim

**Rédacteur en chef :**

Dr Azeddine Messaoud

**Directeur du numéro économique :** Dr Homeda Mokhtar

**Responsable de Publication du numéro économique :** Dr Noui Taha Hocine

**Secrétariat :**

BENAT'IA Nora

SAADI Zohra

BEN MASSOUD Hadda

**Comité scientifique :**

- |   |   |
|---|---|
| - Pr Kada Akacem, Université Alger3         | - Pr Farhi Mohamed, Université Laghouat     |
| - Pr Marwa Ahmed, Université Filadelfya     | - Pr Mkadam Abairat, Université Lghouat     |
| - Pr Keddi Abdelmajid, Université Alger3    | - Pr Maaraj Haouari, Université Gardaia     |
| - Pr Nacer Dadi Adoun, E.S.C Kolea          | - Pr Berrag Mohamed, E.S.C Kolea            |
| - Pr Bachi Ahmed, Université Alger3         | - Pr Ahmed Emjadal, Université Tayba        |
| - Pr Kamal Benmoussa, Université Alger3     | - Dr Alla Mourad , Université Djelfa        |
| - Pr Bouzid Hamid, Université Boumerdes     | - Dr Belwafi Ahmed, Université Abdelaziz    |
| - Pr Benabdelfatah Dahman, Université Adrar | - Pr Kadri mohamed Tahar, Université Djelfa |
| - Pr Yerki Hocine, Université Medea         | - Dr Noui Taha Hocinej, Université Djelfa   |
| - Pr Kaddour Benafra, Université Chlef      | - Dr Homeda Mokhtar, Université Djelfa      |

**Comité de rédaction :**

- |                         |                     |                  |
|-------------------------|---------------------|------------------|
| - Benhaffaf Smail       | - Amrane Mohamed    | - Sebti Mohamed  |
| - Benahmed abdalmounaïm | - Fairam F. Zohra   | - Sbâa Ziane     |
| - Bachir Hafida         | - Belgomari Houda   | - Daoudi Sahra   |
| - Harchaoui Allane      | - Ali Khodja Kheira | - Adli abdelkrim |
| - Mahdid Hamid          | - Demache benazzouz | - Chennouf Laïd  |

نسخة غير  
قابلة للطباعة



UNIVERSITE ZIANE ACHOUR DE DJELFA



# REVUE DE DROIT ET DES SCIENCES HUMAINES

Revue scientifique International périodique de l'université  
de Zian Achour- Djelfa

Numéro Economique/volum1

N°28

Dec 2016

Dépôt legal: 2099-2007

ISSN: 1112-8240